اختتام اجتماع المجلس الاقتصادي على مستوى وزراء المالية في الدوحة

الشمالي: القمة العربية الـ24 ستفتح آفاقاً جديدة لتوفير فرص عمل أمام الشباب

الدوحة - «كونا»: أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي ان القمة العربية الـ24 ستفتح آفاقا جديدة لايجاد مواقع عمل وفرص جديدة امام الشباب العربي لاسيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

واوضح الشمالي في تصريح لـ«كونا» عقب اختتام اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المالية والاقتصاد والتجارة العرب اول امس «اننا نعمل جاهدين على ان تكون الابواب مشرعة للشباب العربي للحصول على التمويل لهذه المشاريع حتى تتم الاستفادة من قدرات هؤلاء الشباب المستهدفين في بلدانهم ليكونوا الداعم الاساسي لدفع الاقتصاد في العالم العربي».

واضاف ان قمة الدوحه تاتي استكمالا للقمم العربية الدورية لمناقشة تطورات الاوضاع في المنطقة كما تاتي بعد القمة الاقتصادية والتنمية التي عقدت في الرياض في يناير الماضي والتي ناقشت العمل الاقتصادي العربي المشترك، مؤكدا اهمية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من المحيط الى الخليج.

وذكر ان اجتماع المجلس الاقتصادي التحضيري ناقش الملف الاقتصادي للقمة حيث تم التركيز على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكيفية ان نعمل من خلالها مبينا ان ذلك يلقي بثقل كبير على الدول العربية لاستكمال البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة حتى يمكن الانتقال الى مرحلة الاتحاد الجمركي مما يعني ان المنطقة العربية ستكون منطقة جمركية عربية واحدة.

واشار الى ان الدول العربية الاعضاء في المنطقة انجزت جزءا كبيرا منها مبينا ان العائق الاكبر امام استكمال المنطقة هو مطابقة شهادات المنشا بين الدول الاعضاء لشهادات المنشا التفصيلية التي تم مناقشتها عن طريق اللجنة الفنية الثنائية المشكلة من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية وهما الدولتان اللتان تم اختيارهما لتمثل احداهما المشرق العربي والاخرى المغرب العربي.

مصطفى الشمالي

قمة الدوحة تهتم بالجانب الاقتصادي وتأخذ في الاعتبار التغيرات في المنطقة

واضاف ان هذا ادى الى الوصول الى تفاهمات بلغت نسبتها نحو 80 في المئة من المواضيع المتعلقة بشهادة المنشا التفصيلية كاساس لانطلاق العمل العربي في الفترة المقبلة موضحا انه سيتم رفع هذا الامر الى قادة الدول العربية لاتخاذ القرار المناسب بشانها.

واوضح ان هناك 20 في المئة من الامور التي لم يتم بعد الاتفاق عليها بسبب بعض الملاحظات على شهادات المنشا وكيفية احتسابها مبينا انه تم تكليف اللجنة المعنية النظر في هذه الملاحظات مع الدول الاربع التي ابدت هذه الملاحظات.

واكد ان قمة الدوحه تهتم بشكل كبير بالجانب الاقتصادي الذي سيتم تضمينه في القرارات التي سترفع الى اصحاب الجلالة والسمو قادة الدول العربية موضحا ان هذه القمم تاخذ في الاعتبار التغييرات التي تحدث في المنطقة.

الصندوق الكويتي للتنمية يخصص 50 مليون دولار لتمويل الطرق في اليمن

صنعاء - «كونا»: تم التوقيع على اتفاقية قرض بين اليمن والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية يقدم الصندوق بمقتضاها قرضا مقداره 15 مليون دينار «نحو 50 مليون دولار امريكي» للمساهمة في تمويل مشاريع الطرق الريفية والمجتمعية.

ويهدف القرض الذي وقعه عن الجانب اليمني وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي وعن الصندوق مديره العام عبدالوهاب البدر الى ربط المناطق الريفية المعزولة والقرى بالمراكز الحضرية والمدن لتسهيل وصول الخدمات الأساسية والسلع لتلك المناطق من خلال إنشاء وتطوير مجموعة من الطرق الريفية والمجتمعية في مختلف المحافظات اليمنية.

وسيسهم المشروع في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك المناطق وتحسين مستوى المعيشة للسكان والاسهام في مكافحة الفقر إلى جانب رفع كفاءة النقل وخفض تكاليف تشغيل المركبات وزمن الانتقال.

ويتكون المشروع من انشاء 13 طريقا ريفيا موزعة على تسع محافظات مختلفة بطول إجمالي نحو 197 كيلومترا تتراوح اطوالها مابين 7 و27 كيلومترا مكونة من مسارين بعرض ستة أمتار.

ويشمل هذا الجزء من المشروع تنفيذ أعمال منشآت تصريف مياه طولية وعرضية اضافة الى حوائط السلامة المرورية والخدمات الاستشارية اللازمة والدعم المؤسسي لوحدة تنفيذ المشروع الذي يشمل توفير سيارات وتجهيزات مكتبية وتدريب العاملين.

ويضاف الى ذلك انشاء 16 طريقا مجتمعيا عن طريق رصف تلك الطرق في المقاطع الحرجة من مسار الطريق والموزعة على 7 محافظات مختلفة بطول إجمالي يبلغ نحو 79 كيلومترا تتراوح أطوالها ما بين 2 - 5 كيلومترات مكونة من مسار واحد وبعرض يتراوح ما بين 4 و4.5 أمتار مع أحزمة جانبية بعرض نحو 0.5 متر في مقاطع الرصف.

وبتوقيع هذه الاتفاقية يكون الصندوق قدم لليمن 33 قرضا حيث قدم سابقا 32 قرضا بقيمة اجمالية تصل الى نحو 104 ملايين دينار «نحو 353 مليون دولار» لتمويل مشاريع في قطاعات مختلفة.

كما قدم الصندوق لليمن 16 منحة تصل الى نحو 2.8 مليون دينار «نحو 9.8 ملايين دولار» اضافة إلى معونة فنية واحدة بلغت قيمتها نحو 85 الف دينار «نحو 300 الف دولار».

وقدمت حكومة دولة الكويت اربع منح بادارة الصندوق الكويتي بقيمة نحو 19 مليون دينار «أي نحو 67 مليون دولار».

وكان البدر وصل الى صنعاء في وقت سابق اليوم في زيارة لليمن تستغرق يومين يجري خلالها مباحثات مع المسؤولين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

الأفراد استحوذوا على 59.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

ذكر الشال ان الشركة الكويتية للمقاصة اصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين» عن الفترة من 2013/01/01 إلى 2013/02/28، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للاوراق المالية.

وافاد التقرير بان الأفراد لا يزالون اكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 59.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 57.1 في المئة لشهري يناير وفبراير من عام 2012»، و57.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 55.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2012».

وباع المستثمرون الأفراد اسهماً بقيمة 757.819 مليون دينار، كما اشتروا اسهما بقيمة 736.312 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، بيعا، نحو 21.506 مليون دينار.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 20.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 18.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و17.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 16.4 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، وقد اشترى هذا القطاع اسهما بقيمة 259.695 مليون دينار، في حين باع اسهما بقيمة 226.522 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، نحو 33.173 مليون دينار.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء «المحافظ»، فقد استحوذ على 17.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 20 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و15.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 20.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، وقد باع هذا القطاع اسهما بقيمة 223.615 مليون دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 195.682 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر بيعا، نحو 27.933 مليون دينار.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 5.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و5.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 6.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 90.256 مليون دينار، في حين باع اسهما بقيمة 73.990 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، شراء، نحو 16.266 مليون دينار.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا اسهما بقيمة 1.176 مليار دينار، مستحوذين، بذلك، على 91.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 89.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، في حين اشتروا اسهما بقيمة 1.168 مليار دينار، مستحوذين، بذلك، على 91.1 في المئة، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 90.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، نحو 8.441 ملايين دينار.

بارتفاع بلغ قدره 5.2 ملايين دينار

«الشال»: 62.7 مليون دينار أرباح «برقان» خلال 2012

أوضح تقرير الشال ان بنك برقان أعلن عن نتائجه المالية، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012، وقد اشارت هذه النتائج إلى ارتفاع ارباحه الصافية الخاصة بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة مقارنة بعام 2011، إذ بلغ صافي ربحية البنك، في نهاية العام الماضي، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة، نحو 62.7 مليون دينار، مقابل 57.6 مليون دينار، في عام 2011، وبارتفاع بلغ قدره 5.2 ملايين دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 9 في المئة.

وعند مقارنة صافي الربح الخاص بمساهمي البنك، أي بعد خصم الحصص غير المسيطرة، نجد ارتفاعا بلغ قدره 5 ملايين دينار، ونسبته 10 في المئة، حيث بلغ نحو 55.6 مليون دينار، مقارنة مع 50.6 مليون دينار في العام السابق.

والسبب الرئيس للارتفاع في صافي ربح البنك هو ارتفاع إيرادات التشغيل بنحو 36.8 مليون دينار أي نحو 16.1 في المئة وهو أمر طيب، إذ بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 264.9 مليون دينار مقارنة مع نحو 228.2 مليون دينار في العام السابق، ويعزى ذلك إلى ارتفاع إيرادات الفوائد بنحو 14.6 في المئة أي ما يعادل نحو 24.3 مليون دينار حيث بلغت 190.9 مليون دينار مقارنة مع 166.6 مليون دينار في عام 2011.

وارتفع ايضا صافي أرباح من العملات الأجنبية بنحو 126.4 في المئة أو ما يعادل 9.8 ملايين دينار وصولا إلى نحو 17.6 مليون دينار، مقارنة مع نحو 7.8 ملايين دينار في عام 2011، بينما تراجع بند صافي إيرادات الاستثمارات بنحو 4.2 ملايين دينار وصولا إلى 2 مليون دينار، مقارنة بنحو 6.2 ملايين دينار في عام 2011.

وارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 14.4 مليون دينار أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 13.7 في المئة، حين بلغت نحو 118.9 مليون دينار، مقارنة مع 104.6 ملايين دينار، ويعود السبب إلى ارتفاع إيرادات الفوائد بنحو 24.3 مليون دينار، كما اسلفنا سابقا، وهو ارتفاع أعلى من ارتفاع مصروفات الفوائد البالغ نحو 9.9 ملايين دينار.

وارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك، بما نسبته 15.7 في المئة أي ما يعادل 19.8 مليون دينار، لتبلغ نحو 146 مليون دينار مقارنة مع 126.2 مليون دينار في عام 2011، نتيجة الارتفاع الذي طرا على بند مصروفات الفوائد بنحو 9.9 ملايين دينار، كما ذكرنا سلفا، وارتفاع بند مصروفات أخرى بنحو 16.2 في المئة أي نحو 5.4 ملايين دينار، وارتفع، ايضاً، بند مصروفات موظفين بنحو 15.5 في المئة أي نحو 4.3 ملايين دينار، مقارنة بعام 2011.

وارتفعت المخصصات بنحو 6.5 ملايين دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 19.2 في المئة، حين بلغت نحو 40.1 مليون دينار، مقارنة مع 33.6 مليون دينار في العام السابق. وتشير الأرقام إلى تراجع مخاطر السيولة، إلى نحو 110.2 في المئة، بعد أن بلغت نحو 111.9 في المئة، خلال عام 2011، وتراجعت مخاطر معدل الفائدة، إلى نحو 0.910 مرة، مقارنة مع 0.940 مرة في عام 2011.

من جانب آخر ارتفع إجمالي اصول البنك بمقدار 1424.9 مليون دينار، لتبلغ 5976.7 مليون دينار، وارتفع، مسجلةً نسبة قاربت نسبته 31.3 في المئة، مقارنة بنحو 4551.8 مليون دينار في عام 2011.

وسجل بند قروض وسلف للعملاء نسبة ارتفاع بلغت نحو 50.3 في المئة أي ما يعادل 1132.1 مليون دينار، وصولاً إلى 3384.4 مليون دينار «56.6 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة مع 2252.3 مليون دينار «49.5 في المئة من إجمالي الأصول» في عام 2011، وارتفع النقد والنقد المعادل بنسبة 38.8 في المئة أي ما يعادل 220.1 مليون دينار، أي من 567.4 مليون دينار، «12.5 في المئة من إجمالي الأصول» في عام 2011، إلى نحو 787.5 مليون دينار، «13.2 في المئة من إجمالي الأصول» في عام 2012، وارتفعت، ايضاً، الأصول الحكومية «أذونات وسندات خزانة بنك الكويت المركزي» بنحو 64.5 مليون دينار أي نحو 15.4 في المئة وصولاً إلى 483.6 مليون دينار في عام 2012 «8.1 في المئة من إجمالي الأصول» مقارنة مع 419.1 مليون دينار في عام 2011 «9.2 في المئة من إجمالي الأصول»، بينما تراجعت المستحقات من البنوك والمؤسسات المالية بنحو 232.4 مليون دينار، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 27.6 في المئة، حين بلغت نحو 610.9 ملايين دينار «10.2 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة مع 843.2 مليون دينار «18.5 في المئة من إجمالي الأصول» في العام السابق.

بنك برقان

وتحسنت مؤشرات الربحية للبنك، معظمها، فقد ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك «ROE»، ليبلغ نحو 11.9 في المئة، وهو اعلى من مثيله المحقق، في عام 2011، البالغ 11.7 في المئة.

أما العائد على معدل أصول البنك الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة «ROA» فقد بلغ نحو 1.2 في المئة، متراجعا عن مستوى مثيله، الذي سجل في العام الذي سبقه «2011»، نحو 1.3 في المئة وذلك لارتفاع معدل الأصول بنسبة بلغت نحو 21 في المئة، وهي نسبة ارتفاع أعلى من نسبة ارتفاع الإرباح الصافية الخاصة بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة والبالغة نحو 9 في المئة، كما أسلفنا سابقا، وسجل العائد على معدل رأسمال البنك الخاص بمساهمي البنك «ROC» ارتفاعا، إلى نحو 36.9 في المئة، مقارنة بنحو 35.2 في المئة في عام 2011.

وارتفعت ربحية السهم الواحد الخاص بمساهمي البنك «EPS»، إلى نحو 37.8 فلسا، مقابل 33.7 فلسا، في عام 2011، وهذا يعني تحقيق عائد على القيمة السوقية، في نهاية السنة، بلغ نحو 7.13 في المئة، وهو أعلى من مستوى مثيله لعام 2011 والبالغ 7.09 في المئة.

وتراجع بنحو طفيف -تحسن- مضاعف السعر إلى ربحية السهم «P/E»، حيث سجل نحو 14.0 ضعفاً، بعد أن كان قد سجل في عام 2011، نحو 14.1 ضعفاً، وذلك لارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 12.2 في المئة، وارتفاع سعر السهم بنحو 11.6 في المئة، وهي نسب ارتفاع متقاربة.

وبلغ مضاعف السعر على القيمة الدفترية للسهم «P/B»، نحو 1.32 ضعفاً، مقارنة بنحو 1.24 ضعفاً، في العام الذي سبقه 2011، وعليه أعلنت إدارة البنك نيتها توزيع أرباح نقدية بنسبة 10 في المئة من القيمة الاسمية للسهم، أو ما يعادل نحو 10 فلوس للسهم، ونحو 5 في المئة أسهم منحة، وهو مستوى التوزيعات نفسه عن عام 2011.

سيبلغ 40 في المئة من حجم الاقتصاد العالمي بحلول عام 2020

اقتصاد الصين والهند والبرازيل سيفوق حجم اقتصاد الولايات المتحدة وبريطانيا

أضاف تقرير الشال لسنا بصدد تلخيص التقرير، فهو متوفر، ملخصا وتفصيلاً، ولكننا بصدد الإفادة من مضمونه، فهو صادر، هذه المرة، تحت عنوان نهضة الجنوب، وهو مصطلح يعني نهضة فقراء العالم، فحتى وقت قريب، كان الشمال يعني الغنى والتقدم، والجنوب عنوانا للتخلف.

وبعد أن كسرت تمور آسيا حاجز الفقر والتخلف إلى الغنى والتقدم، وهي دول صغيرة ومتوسطة، مثل سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها، جاء، أخيرا، دور دول الجنوب الكبرى مثل الصين والهند والبرازيل. والتحدي الحقيقي أمام الدول الكبرى كان في تحويل عوامل الضغط باتجاه الفقر والتخلف الناتجة عن الانفجار السكاني، إلى عامل قوة، بالعمل على تحويل البشر، وصغارهم، تحديداً، إلى عامل إنتاج، ووفرتهم إلى ميزة، ذلك حدث بتبني نموذج تنمية صحيح، وحدث بإعادة صناعة قدرات البشر، تعليماً وصحة وتدريباً وبيئة إنتاج سليمة ومنظومة قيم إيجابية وأهدافا طموحة ومحددة بزمن.

ويعتقد معدّو تقرير التنمية البشرية، أن تحولاً للثقل الاقتصادي باتجاه الجنوب بات حتمياً، فاقتصاد ثلاث من دول الجنوب هي الصين والهند والبرازيل، مجتمعة، سوف يفوق حجم اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا، مجتمعة، بحلول عام 2020، وسوف يبلغ 40 في المئة من حجم الاقتصاد العالمي، بحلول عام 2050، بعد أن كان 10 في المئة، فقط، في عام 1950.

ويذكر التقرير دورة التاريخ في تبادل القيادة الاقتصادية، فدول الجنوب الثلاث كانت تمثل ثقل العالم الاقتصادي في عام 1820 بنصيب يقل، قليلا، عن 50 في المئة من حجم الاقتصاد العالمي، بينما دول الشمال أو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا تحوز على 20 في المئة من حجمه، في ذلك الوقت، وستعود دول الشمال إلى حيازة 20 في المئة من حجم الاقتصاد العالمي، بينما ستحوز على ضعفها أو 40 في المئة منها، دول الجنوب الثلاث، بحلول عام 2050.

العلامة الفارقة، كما تذكر متسقة التقرير «هيلين كلارك»، ليست النمو الاقتصادي، فقط، وإنما عدالة توزيع منافع النمو والتوجه إلى الاستثمار العام المستدام، في مجالات التعليم والصحة ومهارات العمل.

وبسبب ضعف نماذج التنمية وضعف برامج الإعداد، تسجل المنطقة العربية أدنى مستوى في نسب العاملين إلى مجموع السكان بنحو 52.6 في المئة، بينما المتوسط العالمي 65.8 في المئة، يبلغ اقصاه في قطر عند 89.9 في المئة وأدناه في فلسطين عند 41.2 في المئة.

وفي مؤشر التمييز ضد النساء، تأتي المنطقة الأفضل، فقط، من افريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، وذلك لارتفاع معدل وفيات الأمهات، وانخفاض حصة تمثيل النساء في المقاعد البرلمانية، على صوريتها، إلى 13 في المئة، وانخفاض مشاركة النساء في قوة العمل إلى 22.8 في المئة والبطالة في أعلى مستوياتها كنتيجة، وهي أعلى لدى الشباب، فبطالة الشباب في مصر، مثلا، 54.1 في المئة وفي فلسطين 49.6 في المئة.

بقي أن نعرف، أن النرويج، وهي دولة نفطية، أتت الأولى في الترتيب في المؤشر العام لقياس مستوى التنمية البشرية، وحافظت على مركزها في المؤشر بعد تعديله، بإضافة معيار المساواة في الدخل وبين الجنسين.

حدث ذلك، بعد أن استثمرت النرويج نعمة النفط، كلها، واجتنبت لعنته، بينما نوابنا، وربما حكومتنا، على «طريق المضي في تعظيم لعنة النفط إلى حدودها القصوى، بتوسعة الإفادة من مشروع إسقاط فوائد القروض، وتقديم كل ما هو مناقض لأصول التنمية البشرية، وأسسها، واقتسام ثروة زائلة للبلد، بدلا من

نمو قطاع التنمية في الهند